

بريكست وكورونا.. معارك جونسون مستمرة

لندن - مرّ على رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون 12 شهرا مليئة بالأحداث على الصعيد الشخصي، كطلاقه وخطبته وإنجاب مولود جديد، أو على صفة السياسة كنجاحه الانتخابي وبريكست وأزمة صحة عالمية كادت تودي بحياته.

وأحيى جونسون (56 عاما)، الجمعة، الذكرى الأولى لتوليته رئاسة الوزراء، بعدما مرّ عليه عام وصفه أحد النواب عبر صحيفة "ذي غارديان" بـ"العام الحافل".

وأشار استطلاع نشرته مؤسسة "يوغوف"، الخميس، إلى أنه يحظى بدعم ساحق من حزبه المحافظ الحاكم، إذ أفسد 89 من أعضائه أن عليه البقاء في منصبه. لكن لا يزال أمامه الاختبار الأصعب مع انعكاس التداعيات الكاملة لتفشي فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد البريطاني الذي تضرر جرّاء ثلاثة شهور من الإغلاق.

وأدى جونسون ثقته بأن بلاده ستخطئ أزمة الوباء بحلول منتصف 2021 لكنه يخشى حدوث موجة ارتفاع ثانية في عدد حالات الإصابة بالمرض بما قد يشكل ضغوطا تفوق طاقة الخدمات الصحية.

في الأثناء، يزداد القلق بشأن إن كان سيتمكن من التوصل إلى اتفاق تجاري لمرحلة ما بعد بريكست مع الاتحاد الأوروبي بينما ينفذ الوقت مع عدم تحقيق تقدم يذكر حتى الآن. كما يواجه حزب العمال المعارض الرئيسي والنقوذ المتزايد للقوميين الإسكتلنديين والمعارضة من قبل زملائه بشأن تنامي مركزية الحكم. لكن يبدو أن جونسون مستعد للمواجهة حتى الآن.

جونسون لا يزال أمام الاختبار الأصعب مع انعكاس التداعيات الكاملة لتفشي فيروس كورونا على الاقتصاد البريطاني

وقال في بيان بمناسبة مرور عام على توليه المنصب "نفذنا بريكست وحققنا الكثير من التقدم في هذه الأولويات. ثم تلقى بلدنا ضربة مدمرة جراء فيروس كورونا". وتابع "أود أن أتعهد اليوم بالأسرع للفايروس بعرقلة تقدم هذا البلد". وفي مثل هذه الفترة من العام الماضي، تراجع جونسون إلى الصفوف الخلفية في البرلمان بعدما استقال من منصب وزير الخارجية في عهد تريزا ماي احتجاجا على خطتها بشأن بريكست. لكنه فاز بسهولة بحملة زعامة المحافظين عندما أجبرها فشلها المتكرر في تمرير الاتفاق عبر البرلمان على الاستقالة. وعلى الفور، أثار الغضب إثر تعليقه عمل البرلمان بشكل غير قانوني في محاولة للدفع قداما باتفاق بريكست الذي وضعه هو قبل مئة 31 أكتوبر. وخسر تلك المعركة لكنه جازف عبر الدعوة لانتخابات في ديسمبر في محاولة لإنهاء الجمود السياسي الذي استمر أربعة أعوام.

وجاءت النتيجة لصالحه إذ حظي باجتماعية في البرلمان منذ عهد جونسون على رئاسة الوزراء.



مستعد دائما للمواجهة



الخروج من عباءة إيران.. مهمة الكاظمي الأصعب

مسعى الكاظمي للنأي بالعراق يدخله في مأزق الصراع مع الميليشيات

تحركات دبلوماسية لتجنب بغداد مساحات اشتباك مقلقة

بمباركة كل من واشنطن وطهران، إلا أن الشمري يعتقد أن "الحكومة السابقة برئاسة عادل عبدالمهدي (2018 - 2019) سارت في فلك إيران، لذلك فإن أهمية زيارات الكاظمي الخارجية تكمن في أنه يريد عودة العراق إلى العلاقات الخارجية المتوازنة".

وأردف "الكاظمي يريد عبر هذه الزيارات إعطاء رسالة بأن لديه القدرة على أن يكون رجل توازن المصالح، وأن العراق قادر على اتخاذ القرار السيادي الخارجي بما يضمن مصالحه أولا وتنمية المصالح المشتركة ثانياً".

تثبيت منصة التوازن

لا يملك الكاظمي مساحة للمناورة بان يغتم مع المحور الأميركي على حساب المحور الإيراني، لذلك يجد أن تثبيت منصة التوازن هو أفضل مؤثر على نجاح سياسة حكومته الخارجية. وعلى غرار رؤساء وزراء العراق السابقين، سيزور الكاظمي السعودية، في مسعى لفتح صفحة جديدة وإثبات خطأ الاعتقاد السائد بأن العراق يدور في فلك إيران، عبر قوى شيعية عراقية مقربة من طهران.

وتنظر السعودية بعين الريبة إلى هذا التقارب بين طهران وحكام العراق، في ظل استمرار النظام الإيراني في استهداف الأمن القومي لدول الخليج وانتهاج وتحريض وكلائها بالمنطقة على بث الفوضى وتقويض الاستقرار خدمة للأجندة الإيرانية.

واتسمت علاقات بغداد والرياض بعدم الاستقرار طيلة العقود الماضية. وأعدت بغداد، وعينت سائر السبها سفيرا، وفي 2017، عينت السعودية عبد العزيز الشمري سفيرا ببغداد، لكنه يدير شؤون السفارة من خارج العراق.

ومن المقرر أن يزور الكاظمي واشنطن في وقت لاحق من الشهر الجاري. ومن المتوقع أن تتمحور مباحثات الكاظمي في البيت الأبيض حول اتفاقية الإطار الاستراتيجي ووضعها ضمن مساحة التفويض، وكذلك التعاون في ملف الأمن والتسليح والمعلومة الاستخباراتية.

ووقع البلدان هذه الاتفاقية عام 2008، ومهدت لخروج القوات الأميركية بالكامل من العراق أواخر 2011، بعد ثماني سنوات من الاحتلال. وعادت قوات أميركية إلى العراق بطلب من بغداد، لمساعدتها في هزيمة داعش، لكن الأطراف السياسية الشيعية، المقربة من إيران، تضغط لرحيل تلك القوات.

ويبدو أن ملف القوات الأميركية سيكون شائكا، وقد تواجه بغداد صعوبة في إيجاد حل وسط، خاصة وأن خامنئي أبلغ الكاظمي الثلاثاء أن إيران "تتوقع أن تجري متابعة قرار الحكومة والشعب والبرلمان العراقي لإخراج الأميركيين، لأن وجودهم يسبب انعدام الأمن".

وتشير خامنئي إلى قرار صوت لصالحه البرلمان العراقي بعد يومين من اعتقال سليمان والمهندس، يطالب فيه الحكومة بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي، وخاصة الأميركي، في العراق. وحسب المشري، سيعمل الكاظمي على إقناع الأميركيين بالانتظار وانشطن إلى العراق على أنه منصة لاستهداف إيران، وضرورة أن تحترم سيادة العراق، مع الاحتفاظ بالعلاقات الوطيدة والواسعة بين الجانبين. وتشكل الفصائل العراقية المسلحة، المقربة من طهران، هاجسا كبيرا لحكومة الكاظمي، فقد زاد نفوذ تلك الفصائل لدرجة لا يمكن احتواؤها بسهولة، وتعمل كقاهرة لجر البلد إلى الصراع الأميركي - الإيراني.

ورأى الشمري أن "حكومة الكاظمي تعتقد بإمكانية خلق تأثير على تلك الفصائل من خلال طهران، لتقليل الضغوط التي تمارسها الفصائل على الحكومة، وصولا إلى تهدئة حتى مع واشنطن". وتابع "الكاظمي سيخطئ تطمينات لواشنطن بحماية مصالحها في العراق، وأن بغداد قادرة على ضبط الفصائل المسلحة".

ومنذ الإطاحة بصدام، جرت العادة أن يحظى رؤساء الوزراء العراقيين

بقيام رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بسلسلة من الزيارات الخارجية لعواصم فاعلة في المشهد السياسي في بلد يعاني تبعات التدخل الإيراني في شؤونها وضغوط الفصائل المسلحة التي توالي طهران على استقراره، ويحاول الكاظمي تثبيت منصة التوازن في الدبلوماسية العراقية بتقديم نفسه كوسيط بين القوى المتصارعة لتجنب البلد الكثير من مساحات الاشتباك والاحتكاك، وهي خطوة في حال نجاحها ستزيد من رصيده الشعبي وتخفف وطأة التحديات الداخلية التي تكبل حكومته.

بغداد - العراق هو إحدى دول قليلة تحتفظ بعلاقات وطيدة مع البلدين المتصارعين؛ الولايات المتحدة وإيران، إذ يلعب الخصمان دورا رئيسيا في الساحة العراقية منذ الإطاحة بنظام الرئيس الراحل صدام حسين عام 2003. وعلى حدة، تحالفت بغداد مع واشنطن وطهران لمحاربة داعش، عندما اجتاحت التنظيم عام 2014 ثلث مساحة العراق، وأثمر التحالفان عن إعلان بغداد في ديسمبر 2017 لإحاق الهزيمة بالتنظيم، عقب ثلاث سنوات من حرب طاحنة، لكن ثمرة هذين التحالفين لم تكن إيجابية، إذ كاد العراق أن يتحول إلى ساحة حرب مفتوحة بين الولايات المتحدة وإيران مطلع العام الجاري.

وعلى حدة، تحالفت بغداد مع واشنطن وطهران لمحاربة داعش، عندما اجتاحت التنظيم عام 2014 ثلث مساحة العراق، وأثمر التحالفان عن إعلان بغداد في ديسمبر 2017 لإحاق الهزيمة بالتنظيم، عقب ثلاث سنوات من حرب طاحنة، لكن ثمرة هذين التحالفين لم تكن إيجابية، إذ كاد العراق أن يتحول إلى ساحة حرب مفتوحة بين الطرفين مطلع العام الجاري.

ويعد ثمانية أيام، ردت إيران بإطلاق صواريخ باليستية على قاعدتين عسكريتين عراقيتين يوجد بهما جنود أميركيون في محافظة الأنبار (غرب وأربيل (شمال)؛ ما أوقع إصابات بالبلدين، هدات بعدها وتيرة التوتر بين البلدين، رغم تصاعد حدة هجمات صاروخية تستهدف المصالح الأميركية في العراق، وتشنها غالبا فصائل مقربة من إيران.

وسيط بين القوى المتصارعة

في ظل هذه الظروف المعقدة ولدت حكومة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي يوم 6 مايو الماضي، بجانب مشاكل داخلية كبيرة، على رأسها جائحة كورونا وأزمة مالية ناجمة عن هبوط أسعار النفط، الذي تشكل إيراداته عمود الاقتصاد العراقي.

ووضعت حكومة الكاظمي ثلاث عواصم رئيسية لتبدأ منها إعادة رسم وتوازن علاقات بغداد الخارجية، وإبعاد العراق عن الصراعات، على أمل تخفيف التحديات الداخلية، وهذه العواصم هي: طهران، واشنطن والرياض.

ويتمتع الكاظمي بفرصة كبيرة في بلد يعاني تبعات التدخل الإيراني في شؤونها وضغوط الفصائل المسلحة التي توالي طهران على استقراره، ويحاول الكاظمي تثبيت منصة التوازن في الدبلوماسية العراقية بتقديم نفسه كوسيط بين القوى المتصارعة لتجنب البلد الكثير من مساحات الاشتباك والاحتكاك، وهي خطوة في حال نجاحها ستزيد من رصيده الشعبي وتخفف وطأة التحديات الداخلية التي تكبل حكومته.



إحسان الشمري
الكاظمي يريد عودة العراق إلى العلاقات الخارجية المتوازنة

وإحسان الشمري ستعمل حكومة الكاظمي على النأي بالعراق عن هذا الصراع، كما أن زيارته لتلك العواصم هي رسالة إلى الداخل العراقي والخارج بشأن ملف العلاقات الخارجية يمثل أولوية كبيرة لبغداد. ومن شأن هذه الزيارات أن تساهم، إذا نجحت، برفع مستوى المقبولية لدى الكاظمي داخليا.

نوعا ما لم يكن صعود الكاظمي إلى رئاسة الوزراء متوقعا، فالرجل الذي كان رئيسا للمخابرات، واشتهر بفض النزاعات بين القوى السياسية المتصارعة داخل العراق، ليس ضمن دائرة السياسيين المقربين من طهران، صاحبة النفوذ القوي ببغداد منذ 2003. بل إن الكاظمي لديه علاقات جيدة مع واشنطن، وتنظر إليه الفصائل العراقية المقربة من طهران بعين الريبة، حتى أن فصائل كتائب "حزب الله" القوي اتهمه بالضغوط في اغتيال سليمان والمهندس.

ويمكن للكاظمي أن يستثمر هذه الورقة في مباحثاته بالعواصم الثلاث، عبر الذهاب أبعد من النأي بالعراق عن الصراع إلى تقديم بغداد كوسيط بين القوى المتصارعة.